ISSN : 2661 – 7897
المجلد (03) العدد (01)
جوان (2020)

مجلة الإبراهيمي للدراسات النفسية والتربوية

إصلاح التعليم العالي وفق نظام ل.م.د ومدى ملاءمته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الجزائرية

Reforming higher education according to the LMD system and its suitability from the point of view of faculty members in Algerian universities

د. بوطبة نور الهدى، جامعة باتنة -1-، الجزائر

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حول مدى ملاءمة الاصلاح وفق نظام ل.م.د للجامعات الجزائرية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن درجة ملاءمة نظام ل.م.د للجامعة الجزائرية متوسطة حسب رأي أعضاء هيئة التدريس، إذ أنهم غير راضين عن ملاءمة بعض خصائص نظام ل.م.د للجامعة الجزائرية وعلى رأسها: مسار التكوين إلى غاية الدكتوراه، كفاية السنوات لتزويد الطالب بأهم المعارف خصوصا الحجم الساعي في الليسانس والذي يعكسه رؤيتهم لعدم كفاية السداسي لتدريس المقاييس، كما صنفوا بقية الخصائص في الدرجة المتوسطة من الملاءمة، وأبرزها: نظام انتقال الطلبة، نظام الديون المتبع، وكذا التعليمات والقوانين الخاصة بالتدريس والتأطير، والحجم الساعي في الماستر، ونظام التدرج في التخصص، وقيمة الارصدة الموزعة على الوحدات التعليمية، وتقييم عمل الطالب وفقها ، وبالتالي فهناك حاجة ملحة لتصحيح هذا الوضع واعادة النظر في بعض الخصائص.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، نظام ل.م.د، الجامعة الجزائرية، ملائمة الاصلاح.

Abstract:

This study aimed to shed light on the faculty members 'point of view on the appropriateness of reform according to the LMD system for Algerian universities. This study reached a number of results, the most prominent of which is that the degree of relevance of the LMD system for Algerian universities is average according to the opinion of members. The faculty, as they are dissatisfied with the suitability of some of the characteristics of the LMD system for the Algerian university, chief among them: the training path to the point of the Ph.D., the sufficiency of years to provide the student with the most important knowledge, especially the hourly volume of the bachelor, which is reflected in their vision of the insufficiency of the hexagon for teaching standards, and they also classified The rest of the characteristics in the middle degree of suitability, the most prominent

of which are: the student transfer system, the debt system followed, as well as the instructions and laws for teaching and framing, the hourly volume in the master's, the specialization progression system, the value of the credits distributed to the educational units, and the evaluation of the student's work accordingly, and thus there is a need Urgent to correct this situation and review some of the characteristics.
Key words: higher education, LMD system, Algerian University, relevance to reform.

مقدمة:

يعد تطوير الجامعات من أبرز التوجهات التي انتهجتها مختلف الدول، باعتبارها من أهم اقطاب إنتاج المعرفة التي أصبحت حاجة ملحة في عالم اليوم الذي يعيش على وقع ما يسمى اقتصاد المعرفة، والتي تعد هذه الأخيرة حجر الأساس فيه لبناء مجتمع متطور ومتقدم، وعليه فقد حاولت مختلف الدول تحديث أنظمتها الجامعية وتطويرها وفق ما يمليه الواقع، إذ ظهرت أنظمة تعليمية متنوعة لهذا الغرض، ويعد نظام ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه) من أهمها، والذي ظهر في الدول الانجلوسكسونية، وانتقل إلى مختلف دول العالم خصوصا الدول الاوربية التي كانت تسعى إلى خلق فضاء أوربي موحد في التعليم العالي يعطي اعترافا لمختلف الشهادات ويثمن المكتسبات المعرفية لمختلف جنسياته.

1. الاشكالية:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير نظمها التعليمية في ظل الانتقادات التي توجه إلى نتائجها ومخرجاتها، لذا فقد باشرت بالعديد من الاصلاحات وعلى رأسها إصلاح التعليم العالي وفق نظام ل.م.د العالمي، لكن تطبيق هذا النظام واجه العديد من الانتقادات وأبرزها من قبل أعضاء هيئة التدريس حول مدى ملاءمته للبيئة الجزائرية، خصوصا وأن هذه الفئة من الأسرة الجامعية تعد مرتكز أي نظام تعليمي كونها من تعمل على تطبيقه وضمان نجاحه من عدمه، لذا وجب دراسة آرائهم للعمل على تصحيح الخاطئ منها، وتصحيح الاختلالات التي تنبه إليها، للعمل على انجاح تطبيق هذا الاصلاح الذي أصبح تغييرا لا بد منه ولا بد من الاستمرار في تطبيقه بالوجه الصحيح للمضي قدما نحو تطوير التعليم العالي بالجزائر.

لذا ستحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

- ما مدى ملاءمة الاصلاح وفق نظام ل.م.د للجامعات الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة تسليط الضوء على آراء أعضاء هيئة التدريس في القرارات المتخذة في الجامعات عموما، وفي ملاءمة أي إصلاح على وجه الخصوص، وقد شرعت الجامعة الجزائرية في الاصلاح وفق نظام ل.م.د منذ الدخول الجامعي 2005/2004، ومن الضروري معرفة آراء أعضاء هيئة التدريس كمدرسين ومؤطرين حول مدى ملاءمته لجامعاتهم، خصوصا وأن الوزارة قد سعت للاستمرار في تطبيقه كونه ضرورة ملحة ولا بد منه، ودعما للتطبيق الصحيح لهذا المسعى يجب معرفة وجهة نظر الاساتذة وتصوراتهم نحو الخصائص التي جاء بها، وذلك قصد تطوير العمل به ودعم مباركة الاسرة الجامعية له.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح أهم مرتكزات نظام ل.م.د لاستقصاء ملاءمتها للبيئة الجزائرية.
- توضيح وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لمدى ملاءمة نظام ل.م.د للجامعات الجزائرية.
- الخروج بتوصيات لدعم التطبيق السليم لنظام ل.م.د في الجامعات الجزائرية.

أولا: الدراسة النظرية

1. مفهوم الاصلاح والعوامل المتحكمة فيه

1.1. مفهوم الاصلاح:

يعد الإصلاح من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين في مجال التعليم، والإصلاح "يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل" **(الطويل، 2012، ص 12)**. إذ يشير إلى "منظومة من الاجراءات التي تهدف إلى اخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل الذي يضمن له استمرارية وتوازنا في أداء وظيفته بصورة منظمة " **(وطفة، 2001، ص 82)**. ويمثل بذلك "تلك التغييرات التي طرأت وتطرأ على مكونات النظم التربوية، بهدف تجديدها وفق معطيات ظاهرة العولمة " **(الهيوب، 2012، ص 490)**. وذلك بإجراء "مجموعة من العمليات المترابطة التي تهدف إلى تغيير مخطط التعليم العالي ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفعالية لهذا النوع من التعليم" **(لعمور، 2013، ص 513)**.

عليه يمكن القول بأن الاصلاح هو عبارة عن تغيير جذري أو جزئي في الاجراءات الحالية بغرض تحسين وتطوير التعليم العالي، وخلق حالة من التوازن بين المتطلبات الداخلية للمؤسسة، والتحديات الخارجية التى تفرضها العولمة.

2.1. العوامل المتحكمة في الاصلاح بمؤسسات التعليم العالي:

يتأثر الاصلاح بالعديد من العوامل، أهمها:

- **العامل الاقتصادي:** فتمويل الإصلاحات يتطلب مراجعة البنية العامة للتعليم العالي في إطار ما تسمح به الامكانيات المالية القادرة على تغطية متطلبات الجامعة.

- **النمط الإداري للجامعة:** يؤثر على الإصلاح المركزي أو اللامركزي.

- **مشكلات التكوين الجامعي** : حيث وجب الاهتمام بها وتحديدها بشكل أدق للوصول لنجاح الاصلاح.

- **العامل الاجتماعي** : والمتمثل في القيم الاجتماعية والثقافية والذي ينعكس على التعليم ونظمه وشكله وعلى مدى ما توفره من قبول للتغيير ودعم الاصلاح أو جمود وتقبل الاختلال **(ساسي؛ وغريب، 2013، ص 269)**.

- **طبيعة النظام السياسي** وتقاليد العلاقات القائمة بين التعليم الجامعي والحكومة تلعب دورا محوريا في عمليات التطوير والإصلاح **(حجاج، 1993، ص ص 65 - 66)**.

- **الاستقلالية الاكاديمية للجامعة:** ويقصد بها "حريتها في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية إدارة ذاتية مع إشرافها الكامل على مكأنها (الحرم الجامعي) دون أية ضغوط أو وصاية خارجية عليها كمؤسسة وعلى المنتمين إليها (أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب)" **(عشيبة، 2009، ص ص 184 - 187)**.

- **فرض الاصلاح:** لقد أصبح التعليم العالي اليوم "يواجه ضغوطا كبيرة من طرف الهيئات الدولية مثل الاتحاد الاوربي، ومنظمة التعاون والتنمية، مما يؤدي إلى تغيير سياسة التعليم العالي وإعادة هيكلته" **(استيتية؛ وسرحان، 2008، ص 42)**.

عليه فإصلاح التعليم العالي يجب أن يبنى على دراسات من طرف المعنيين استنادا إلى خصوصية جامعاتهم إذ لكل مجتمع خصوصيته والممارسات التي تتلاءم مع طبيعته. وهذا لا يعني أيضا الرفض الكامل للنماذج الجاهزة، وإنما محاولة أقلمتها مع هذه الخصوصية.

2. مفهوم ومتطلبات نظام ل.م.د:

2. 1. مفهوم نظام ل.م.د:

نظام ل.م.د هو نظام للتعليم العالي يرتكز على "إدخال ممارسات بيداغوجية جديدة ومقاربات إبتكارية في بناء برامج للتعليم والتكوين مستوحاة مباشرة من احتياجات المجتمع وكذا من خلال تطوير قدرات البحث وتطبيقاته، كذلك يقتضي إعادة تحديد

المهام الموكلة للجامعة في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي" **(وزارة التعليم العالي، 2007، ص 13)**.

وقد سعت الجزائر من خلال اصلاح ل.م.د إلى:

- تسهيل حركية وتوجيه الطلبة، مع ضمان رسملة وتحويل المكتسبات.
- تشجيع العمل الفردي للطالب.
- اقتراح مسارات تكوين متنوعة ومتكيفة.
- تسهيل الاندماج المهني للطلبة، وذلك بفتح الجامعة على العالم الخارجي.
- فتح المجال أمام فرصة التعليم للجميع ومدى الحياة.
- ترسيخ مبدأ استقلالية المؤسسات الجامعية.
- توحيد النظام (الهندسة، الشهادات، المدة ...) في جميع الميادين على المستوى الوطني والدولي.
- تشجيع وتنويع الشراكة والتعاون الدولي **(BERROUCHE & BERKANE, 2007, PP 4 - 5)**.
- تحسين الجودة البيداغوجية، الاعلام، التوجيه ومرافقة الطالب.
- تشجيع تعلم المهارات العرضية (اتقان اللغات الحية الأجنبية، وسائل الاعلام الآلي، الانترنت).
- الاستفادة من المبادلات والاعتراف بالشهادات الوطنية على المستوى الدولي **(HERZALLAH & BADDARI, 2007, P 21)**.
- توحيد مستويات التكوين الجامعي في ثلاثة أطوار رئيسية.
- تمكين الطلبة من اختيار مسالك التكوين الملائمة لقدراتهم وحسب رغباتهم.
- سهولة تنقل الطلبة من مسار إلى آخر **(المركز الجامعي بميلة، د ت، ص2)**.
- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي الشرعي للمجتمع.
- تحقيق تأثير متبادل وفعلي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بإحداث كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والحيز الفضائي الذي تتواجد فيه.
- ترسيخ أسس تسيير تقوم على التشاور والمشاركة بالإضافة إلى تقوية المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم التي يعبر عنها الفكر الجامعي **(لونيس؛ وتغليت ، 2008، ص 26)**.

2. 2. متطلبات تطبيق نظام ل.م.د: ويقتضي الإصلاح إجرائيا طبقا للنموذج الأوروبي الموحد، عدة متطلبات أهمها **(مباركي، 2010، ص 13)**:

- فواجا صغيرة من الطلبة.
- قييما مستمرا للمكاسب (المعارف النظرية والتطبيقية).
- صاحبة بيداغوجية من طرف أستاذ مؤطر لكل طالب.
- ظاما وحدات بيداغوجية مستقلة غير تكاملية من حيث التقييم.
- ظاما توجيهيا على مراحل حسب المراحل والمسالك التي يمر بها الطالب.
- عددا من المسالك والمسارات.
- لتنظيم السداسي عوض السنوي.

مما سبق يتضح مدى أهمية الاصلاح عموما لتحسين أداء الجامعات، وإصلاح ل.م.د بالأخص والذي يعتبر نظاما عالميا أثبت نجاحه في أهم الجامعات العالمية، لكن استيراد نماذج تعليمية جاهزة يواجه العديد من التحديات أبرزها ملاءمته للبيئة المحلية حسب آراء هيئة التدريس في الجامعات.

ثانيا: الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء الدراسة الميدانية والتي تتناول وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حول ملاءمة الاصلاح وفق نظام ل.م.د للجامعات الجزائرية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والذي تم إعداده بناءً على الأدبيات الموجودة حول الموضوع، وبالمرور على رأي المحكمين، وصولا إلى تجربته وتعديله وفقا لذلك، ليتم الخروج بالاستبيان النهائي والذي يضم محورين: محور يتعلق بالمعلومات الشخصية، ومحور يتعلق بملاءمة الاصلاح، والذي يتكون من 12 فقرة، وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة درجة استجابة أفراد العينة، وتحديد ثلاث مستويات للاستجابة: مرتفعة (3.68-5)، متوسطة (2.34-3.67)، ومنخفضة (1-2.33) ولاختبار مدى صدق وثبات درجات المقياس، تم الاعتماد على كل من رأي المحكمين لاختبار الصدق بتعديل فقرات الاستبيان او حذف بعضها وفقا لذلك، ومعامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات درجات المقياس، والذي يبين نتائجه الجدول الموالي:

جدول رقم (01): معامل ثبات الفا كرونباخ لدرجات المقياس.

	عدد العبارات	معامل الثبات
ملاءمة الاصلاح	12	0.83

من الجدول رقم (01) يتضح بأن المقياس يتمتع بدرجة ثبات عالية وبالتالي يمكن الوثوق بنتائجه والاعتماد عليها.

3. خصائص مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس الدائمين في التخصصات التي طبقت إصلاح ل.م.د في الجامعات الجزائرية البالغة (48) جامعة (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، www.mesrs.dz). والبالغين 42717 أستاذ ا دائم ا حسب احصائيات الوزارة للسنة الجامعية 2013/(Ministere de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, 2013/2014, P415-416). 2014.

وقد تم اللجوء إلى اختيار عينة ممثلة له، وذلك باستخدام عينة عشوائية عنقودية متعددة المراحل، ومن خلال تقسيم مجتمع الدراسات إلى جامعات تشكل العناقيد، تم اختيار وحدات ابتدائية منها بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة تضم 30 جامعة (62.5% من مجموع الجامعات) ليتم اختيار كليتين من كل جامعة، ثم قسم من كل كلية، وعليه بلغ حجم العينة (3000) أستاذا دائما (تمثل 7.02% من مجموع أعضاء هيئة التدريس في مجتمع الدراسة)، وقد امتدت فترة التوزيع والاسترجاع من سبتمبر 2014 إلى غاية أفريل 2015، ليتم استرداد (803) استبيان منها (790) صالحة للتحليل بواقع 26.33% من العينة.

قصد معرفة خصائص هذه العينة تم تحليل الجزء الاول المتعلق بالبيانات الشخصية في الاستبيان الموجه اليهم، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وفق ما يلي:

جدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة.

البيان	النسبة المئوية			
الجنس	ذكر		أنثى	
	65.6		34.4	
العمر	أقل من 30 سنة	40-30	50-41	أكثر من 50
	9.1	44.6	24.3	22
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10-5	15-11	أكثر من 15 سنة
	20.3	33.4	17.6	28.7
الشهادة العلمية	ماجستير		دكتوراه	أخرى

	48.8	50.4	0.8
الناحية	شرق	وسط	غرب
	61.5	27.7	10.8
التخصص	علمي		إنساني
	41.9		58.5

يتضح من الجدول رقم (02) أن 65.6% من أفراد عينة الدراسة هم ذكور، أما الإناث فيمثلون ما نسبته 34.4%. وأن الافراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة تبلغ 44.6% وأن 24.3% تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، أما 22% من مجموع أفراد العينة فتزيد أعمارهم عن 50 سنة، و9.1% تقل أعمارهم عن 30 سنة. كما يتضح أن 33.4% من أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين 5 و10 سنوات في التدريس، و 28.7% منهم تزيد خبرتهم عن 15 سنة في التدريس، أما 20.3 منهم فتقل خبرتهم في التدريس بالجامعة عن 5 سنوات، و17.6% تتراوح خبرتهم بين 11 و15 سنة، وأن هناك تقارب بين نسبتي مؤهلي الماجستير والدكتوراه لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة الحائزين على مؤهل الدكتوراه 50.4% بينما نسبة الحائزين على مؤهل الماجستير 48.9% أما الحائزون على شهادات أخرى فبلغت نسبتهم 0.8% من أفراد عينة الدراسة. ومن خلال الجدول يلاحظ بأن 61.5% من افراد العينة ينتمون لجامعات الشرق، و 27.7% منهم ينتمون لجامعات الوسط، أما 10.8% فينتمون لجامعات الغرب.

3. 1. درجة استجابة أفراد عينة الدراسة حول ملاءمة اصلاح ل.م.د للجامعات الجزائرية:

ومعرفة مدى ملاءمة اصلاح ل.م.د للجامعات الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان، وفق ما يبينه الجدول رقم(03).

جدول رقم (03): قيم المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس حول فقرات الاستبيان.

الفقرات	التكرار والنسبة المئوية	بدائل الاجابة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاستجابة
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
عدد السنوات في الهيكلة الجديدة	ك	320	283	65	110	12	2.00	1.09	11	منخفضة
	%	40.5	35.8	8.2	13.9	1.5				

لـ ل.م.د يسمح بتزويد الطالب بأهم المعارف.									
نظام التدرج في التخصص الذي يطرحه ل.م.د مناسب (جذع مشترك، ثم التعمق في المعلومات الاساسية، يليه التخصص).	ك	196	226	135	221	12	2.53	1.18	4	متوسطة
	%	24.8	28.6	17.1	28	1.5				
الحجم الساعي في الليسانس كاف لتزويد الطالب بالمعارف الاساسية التي يحتاجها.	ك	285	272	74	137	22	2.16	1.17	10	منخفضة
	%	36.1	32.4	9.4	17.3	2.8				
الحجم الساعي في الماستر كاف لتزويد الطالب بالمعارف الاساسية التي يحتاجها.	ك	205	246	106	217	16	2.48	1.20	5	متوسطة
	%	25.9	31.1	13.4	27.5	2				
مسار التكوين إلى غاية الدكتوراه (3+2+3=8) سنوات كاف لتخريج إطار يستحق هذه الشهادة.	ك	373	224	78	100	15	1.94	1.12	11	منخفضة
	%	47.2	28.4	9.9	12.7	1.9				
تدريس المقاييس في سداسي واحد كاف.	ك	290	240	102	139	19	2.19	1.18	9	منخفضة
	%	36.7	30.4	12.9	17.6	2.4				
تصنيف المقاييس في وحدات تعليمية مناسب.	ك	124	177	187	278	24	2.87	1.15	1	متوسطة
	%	15.7	22.4	23.7	35.2	3				
تقييم عمل	ك	137	197	222	215	19	2.72	1.11	2	متوسطة

الطالب وفق الارصدة مناسب.	%	17.3	24.9	28.1	27.2	2.4				
قيمة الارصدة الموزعة على الوحدات التعليمية مناسبة.	ك	121	225	246	181	17	2.68	1.05	3	متوسطة
	%	15.3	28.5	31.1	22.9	2.2				
نظام انتقال الطلبة بين السنوات في ل.م.د مناسب.	ك	210	258	167	141	14	2.36	1.11	8	متوسطة
	%	26.6	32.7	21.1	17.8	1.8				
نظام الديون المتبع في ل.م.د مناسب.	ك	219	236	160	155	20	2.39	1.16	7	متوسطة
	%	27.7	29.9	20.3	19.6	2.5				
التعليمات والقوانين الخاصة بالتدريس والتأطير في ظل نظام ل.م.د مناسبة.	ك	176	254	234	110	16	2.41	1.04	6	متوسطة
	%	22.3	32.2	29.6	13.9	2				
فقرات محور ملاءمة الاصلاح							392.	760.		متوسطة

احتوى الاستبيان على اثنتي عشرة عبارة، تراوحت متوسطات استجابات المبحوثين فيها بين 2.87 و1.94 والتي تقع ضمن درجة موافقة "متوسطة" و"منخفضة" حيث تم ذكر ترتيب هذه العبارات تنازليا ابتداءً من العبارات المنخفضة لتوضيح خصائص نظام ل.م.د الأقل ملاءمة للجامعة الجزائرية حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس.

قد جاءت اربع عبارات بدرجة موافقة "منخفضة"، وأبرزها العبارة "مسار التكوين إلى غاية الدكتوراه (8=3+2+3) سنوات كاف لتخريج إطار يستحق هذه الشهادة" والتي جاءت في الترتيب الثاني عشر بمتوسط حسابي 1.94 وانحراف معياري 1.12، مما يعني بأن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس يرون بأن شهادة الدكتوراه في النظام الجديد غير مستحقة، وبالتالي فقد حكموا بعدم ملاءمة مسار التكوين المبرمج للحصول على هذه الشهادة في ظل نظام ل.م.د.

قد جاءت العبارة "عدد السنوات في الهيكلة الجديدة لـ ل.م.د يسمح بتزويد الطالب بأهم المعارف" في الترتيب الحادي عشر بمتوسط حسابي 2.00 وانحراف معياري 1.09، لتؤكد هذه النظرة إذ يتفق العديد من أعضاء هيئة التدريس على عدم ملاءمة البرمجة الجديدة لسنوات الدراسة والتي لا تسمح بإعطاء الطالب ما يحتاجه من معارف في كل مرحلة.

بالخوض في الحجم الساعي لكل مستوى يلاحظ بأن العبارة " الحجم الساعي في الليسانس كاف لتزويد الطالب بالمعارف الاساسية التي يحتاجها" جاءت في الترتيب العاشر بمتوسط حسابي 2.16 وانحراف معياري 1.17 فهذه المرحلة جد حساسة كونها تعطي الطالب اكبر قدر من المعلومات والمعارف القاعدية التي يحتاجها في التخصص، وبالتالي فهي تحتاج حجم ساعي يراه معظم المبحوثين غير كاف في النظام الجديد لتزويد الطالب بها.

جاءت العبارة " تدريس المقاييس في سداسي واحد كافي " في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي 2.19 وانحراف معياري 1.18، لتعزيز رأي أعضاء هيئة التدريس بعدم ملاءمة هذا النظام للجامعة الجزائرية، إذ يرون بأنهم غير قادرين على تقديم المقاييس في سداسي واحد، خصوصا أمام ما يحمله السداسي من عطل وتأخرات، لذا فنظام السداسي غير ملائم من وجهة نظرهم.

أما العبارات التي حملت درجة موافقة متوسطة فقد كانت بداية بالعبارة "نظام انتقال الطلبة بين السنوات في ل.م.د مناسب" والتي جاءت في الترتيب الثامن بمتوسط حسابي 2.36 وانحراف معياري 1.11، وهي قريبة من الفئة المنخفضة من درجة الموافقة، إذ أكدت نسبة كبيرة من اعضاء هيئة التدريس أن نظام انتقال الطلبة بين السنوات غير ملائم للجامعة، لذا فهم لا يدعمون العمل وفق هذه الصيغة من الانتقال والتي تعتمد على الارصدة والديون، إذ تؤكد العبارة "نظام الديون المتبع في نظام ل.م.د مناسب" -التي جاءت في الترتيب السابع بمتوسط حسابي 2.39 وانحراف معياري 1.16- هذا الرأي، حيث اعترضت نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس على كون نظام الديون الذي يسمح بانتقال الطلبة دون اكتساب لبعض المقاييس والوحدات ملائم.

جاءت العبارة "التعليمات والقوانين الخاصة بالتدريس والتأطير في ظل نظام ل.م.د مناسبة" في الترتيب السادس بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري 1.04، إذ عبرت نسبة كبيرة من اعضاء هيئة التدريس عن عدم ملاءمة القوانين الجديدة وفق نظام

ل.م.د والتي تنظم طريقة التدريس والتأطير، مما يعني بأنهم غير مرتاحين للعمل وفق هذه القوانين.

أما العبارة "الحجم الساعي في الماستر كاف لتزويد الطالب بالمعارف الاساسية التي يحتاجها" فجاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي 2.48 وانحراف معياري 1.20، رغم أنها لم تكن بمستوى الفقرة التي تحدثت عن مرحلة الليسانس، إلا أن نسبة لا بأس بها من اعضاء هيئة التدريس يرون بأن الحجم الساعي في الماستر غير ملائم أيضا، كونه غير كاف لتزويد طلبة هذا المستوى بالمعارف الاساسية التي تسمح لهم بالتخصص، وبتعبير أدق –كما جاء في اجاباتهم حول الاسئلة المفتوحة- لم يسمح لهم هذا الوقت بإعطاء معلومات التخصص حيث داهمهم الوقت فكانت النتيجة اعطاء الطالب المفاهيم المبدئية ومداخل للمواضيع الجوهرية في تخصصاتهم فقط.

قد جاءت العبارة "نظام التدرج في التخصص الذي يطرحه نظام ل.م.د مناسب (جذع مشترك، ثم التعمق في المعلومات الاساسية، يليه التخصص)" في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي 2.53 وانحراف معياري 1.18، إذ ترى نسبة معتبرة من اعضاء هيئة التدريس بأن نظام التدرج في التخصص غير ملائم، وبالتالي فهم يشجعون التخصص منذ البداية دون المرور بالجذع المشترك كما هو معمول به في النظام الجديد.

أما العبارة "قيمة الارصدة الموزعة على الوحدات التعليمية مناسبة" فجاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي 2.68 وانحراف معياري 1.05، حيث أكدت نسبة لا بأس بها من أعضاء هيئة التدريس بأن التقسيم المتبع في توزيع قيمة الارصدة على الوحدات غير ملائم، وبالتالي فهو لا يعطي الوحدات والمقاييس التي تشملها القيمة والوزن اللّتان تستحقهما.

كانت العبارة "تقييم عمل الطالب وفق الارصدة مناسب" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي 2.72 وانحراف معياري 1.11، اذ أكدت فئة معتبرة من اعضاء هيئة التدريس بأن الارصدة غير ملائمة لتقييم عمل الطالب بالصورة الحقيقية. وأكدت العبارة "تصنيف المقاييس في وحدات تعليمية مناسب" بمتوسط حسابي 2.87 وانحراف معياري 1.15، بأن هذا التصنيف للمقاييس وفق الوحدات في جامعاتهم غير ملائم حسب رأي الكثير من أعضاء هيئة التدريس.

من خلال استجابة المبحوثين عن العبارات التي تقيس مدى ملاءمة الاصلاح والتي بلغت اثنتي عشرة عبارة، لوحظ وجود أربع عبارات كانت درجة الموافقة فيها منخفضة، بينما بقية العبارات والتي بلغت ثمانية عبارات كانت درجة الموافقة فيها "متوسطة"، وقد

كانت قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور 2.39 بدرجة موافقة "متوسطة" لكن قريبة من المنخفضة، لذا يمكن القول بأن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يرون أن نظام ل.م.د غير ملائم للجامعة الجزائرية..

خاتمة:

إن ما فرضته العولمة والعلاقات الخارجية للجزائر قد انعكس جليا على مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي، والذي يعيش مرحلة انتقالية كبيرة تم فيها تغيير النظام التعليمي في اطار الاصلاح إلى نظام عالمي يستجيب لهذه المعطيات ممثلا في نظام ل.م.د، لكن وجب لفت الانتباه إلى رأي أعضاء هيئة التدريس بخصوص ملاءمة هذا النظام للبيئة الجزائرية باعتبارهم في قلب هذا التغيير.

قد تم التوصل إلى أن درجة ملاءمة نظام ل.م.د للجامعة الجزائرية متوسطة حسب رأي أعضاء هيئة التدريس، إذ أنهم غير راضين عن ملاءمة العديد من خصائص نظام ل.م.د للجامعة الجزائرية وعلى رأسها كل من: مسار التكوين إلى غاية الدكتوراه، كفاية السنوات لتزويد الطالب بأهم المعارف خصوصا الحجم الساعي في الليسانس والذي يعكسه رؤيتهم لعدم كفاية السداسي لتدريس المقاييس، كما صنفوا بقية الخصائص في الدرجة المتوسطة من الملاءمة، وأبرزها: نظام انتقال الطلبة، نظام الديون المتبع، وكذا التعليمات والقوانين الخاصة بالتدريس والتأطير والحجم الساعي في الماستر، ونظام التدرج في التخصص، وقيمة الارصدة الموزعة على الوحدات التعليمية، وتقييم عمل الطالب وفقها.

لذا كان من الضرورة إعادة النظر في مرتكزات هذا النظام بما يخدم البيئة الجزائرية ويتلاءم معها لتحسين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس نحو هذا الاصلاح وتعزيز تقبلهم له لضمان عملهم على إنجاحه بدل محاربته ما دام واقعا لا بد منه، وعليه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- لا بد على الوزارة الوصية الحرص على استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس دائما كي تتضح تصوراتهم للإصلاح وموقفهم منه لضمان دعمهم الدائم لمساعي التطوير.
- يجب على أعضاء هيئة التدريس الفهم الدقيق لمرتكزات نظام ل.م.د حتى لا يتم الحكم عليه دون فهمه.
- يجب على أعضاء هيئة التدريس الاطلاع على التجارب الناجحة والانفتاح دوما على التطورات العالمية.
- على الوزارة الوصية التأكد دائما من ملاءمة أي اصلاح للبيئة المحلية قبل تطبيقه.

- يجب على الوزارة الوصية تدارك النقائص المسجلة محليا بما يتلاءم مع متطلبات الاصلاحات الجديدة خصوصا المستوردة منها قبل العمل على تطبيقها.

- على الوزارة الوصية تنظيم اجتماعات دورية موازية لتطور تطبيق الاصلاح في الجامعات وذلك بحضور ممثلين عن الاسرة الجامعية خصوصا أعضاء هيئة التدريس لشرح الاصلاح وتصحيح المفاهيم المغلوطة حوله والأخذ برأيهم في ما يخص عدم ملاءمة بعض الخصائص وذلك بحذفها أو تعديلها.

قائمة المراجع:

- استيتية ، دلال ملحسن ؛ وعمر ، موسى سرحان . (2008). **التجديدات التربوية** . الأردن: دار وائل.

- بوحفص، مباركي. (2010). **إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمساربولونا** . المؤتمر الدولي للتعليم العالي. لبنان.

- حجاج ، عبد الفتاح أحمد . (1993). **اتجاهات جديدة في تطوير التعليم الجامعي وإصلاحه** . مجلة دراسات في التعليم الجامعي . مركز تطوير التعليم الجامعة لجامعة عين شمس. مصر: عالم الكتب.

- ساسي ، سفيان ؛ ومنية ، غريب . (2013). **تحسين و اقع نظام ل.م.د في الجامعة الجز ائرية** . **الملتقى** الوطني الثاني حول اشكالية التقويم وأساليبه في منظومة التعليم الجامعي في ظل نظام ل.م.د. الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- الطويل ، رواء زكي . (2012). **الأمن الدولي واستر اتيجيات التغييروالاصلاح** . الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- عشيبة ، فتحي درويش . (2009). **دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة**، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

- علي ، أسعد وطفة . (2001). **إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي: تحديات وتطلعات مستقبلية**. مجلة الطفولة العربية. مج2. ع6. الكويت.

- قارة، ساسية؛ ومنى، لعمور. (2013). **تحديات الجامعة لجز ائرية في ظل نظام ل.م.د** . الملتقى الوطني الثاني حول التقويم وأساليبه في منظومة التعليم الجامعي في ظل نظام ل.م.د. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

- لونيس ، علي ؛ وتغليت ، صلاح الدين . **(2208). تطبيق نظام ل.م.د كمتغيرلتحقيق الجودة العالية في التعليم بالجامعة الجز ائرية** . الملتقى الوطني الرابع للبيداغوجيا. جامعة بسكرة. الجزائر.

المركز الجامعي بميلة. دليل **ماهية نظام ل.م.د.**

- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. www.mesrs.dz.

- الهيوب، أحمد غالب. (2011). **اتجاهات الإصلاح التربوي وأولوياته في البلدان العربية في زمن العولمة**. مجلة اتحاد الجامعات العربية. ع 58. اليمن.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2007). **صلاح التعليم العالي**. الجزائر.

- BERROUCHE Zineddine. Youcef BERKANE. **La mise en place du systéme LMD en Algérie: entre la nécessité d'une reforme et les difficultés du terrain**.(2007). revue des Sciences Economiques et de Gestion. n°07. Setif.

- HERZALLAH Abdelkarim. Kamel BADDARI.(2007). **comprendre et pratiquer le LMD**, 2éme edition. Alger: office des publications universitaires.

- Ministere de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.(2013/2014). **ANNUAIRE STATISTIQUE.** N° 43.